تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب

د. محمود شحماط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

ملخص

التجمع المتكون من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين "بريك" هو نتيجة تغيرات دولية، ومصدر أكثر جاذبية للاقتصاديات الصاعدة. وقد حددت هذه الدول مفهوم "بريك" باعتباره تجمعًا سنة 2009. وبعد انضمام جنوب أفريقيا عام 2010، تحول من مصطلح عام للاستثمار إلى اسم تجمع "بريكس"، الذي له قوة تحدي هيمنة القطب الأحادي الغربي على اقتصاد العالم. هذا الأخير لم يستطع تفادي الأزمة النقدية والمالية سنة 2008، وهي التي مست معظم الدول بسبب الترابط بين الاقتصاديات العالمية. لكن تأثر هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، كان أقل على تجمع بريكس، الذي أنشأ بنكا جديدا للتنمية، وصندوقا احتياطيا، بديلا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تشكيل قطب عالمي جديد.

الكلمات المفاتيح: تجمع بريكس، اقتصاديات صاعدة، تعدد الأقطاب.

Le BRICS: Pour un ordre International Multipolaire

Résumé

Le BRICS composé du Brésil, de la Russie, de l'Inde et de la Chine (BRIC) est le résultat de changements internationaux et d'une source plus attrayante pour les économies émergentes. Ces pays ont identifié le concept BRIC en tant que groupe en 2009. Après, l'adhésion de l'Afrique du Sud en 2010, un passage d'un terme général pour l'investissement au BRICS a permis de remettre en question l'hégémonie unipolaire de l'Occident sur l'économie mondiale qui n'a pas pu éviter la crise monétaire et financière en 2008 qui a touché la plupart des pays en raison de l'interdépendance des économies mondiales. Mais, l'impact de la crise économique mondiale a été moins élevé sur le groupe BRICS, qui a créé une nouvelle banque de développement et un fonds de réserve, en alternative à la Banque mondiale et au Fonds monétaire international, afin de former un nouveau pôle mondial.

***Mots-clés*: Brics, economie émergente, un monde multipolaire.**

The BRICS: For an International Multi-Polar Order

Abstract

*The BRICS composed of Brazil, Russia, India and China (BRIC) is the result of international changes and a more attractive source for emerging economies. These countries have identified the BRIC concept, as a group in 2009. After South Africa's accession in 2010, a shift from a general term for investment to **BRICS group** the potential to challenge the unipolar hegemony of the West on the world economy that could not avoid the currency and financial crisis in 2008 that has touched most countries because of the interdependence of world economies. But the impact of the global economic crisis, was less on the BRICs, which established a new development bank, and a reserve fund, as an alternative to the World Bank and the International Monetary Fund, in order to form a new global pole.*

Key words: Brics, emerging economy, a new global pole.

مقدمة

يعاني المجتمع الدولي في الوقت الراهن، العديد من الأزمات نتيجة الإدارة العالمية السيئة للنظام الدولي الجديد، الذي يقوده القطب الأحادي الغربي، وعلى مدى عقود. وظهور تجمع دول "بريكس BRICS"، وهي من الاقتصاديات الكبيرة الصاعدة، قد يكون المنافس للقطب الأحادي الأمريكي الغربي، بصرف النظر عن الاختلافات الملموسة، في المستويات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي لدول التجمع، لأن ما يوحدها هو الرغبة في إعادة التوازن في العلاقات الدولية، واحترام القانون الدولي، لا سيما وأن النظام الدولي الراهن، يشهد تحولات وتغيرات في موازين القوى العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، لأواخر سنة 2008.

ويعد تجمع دول بريكس ظاهرة القرن الواحد والعشرين، فهو يأتي من مختلف القارات، وتتقاسم دوله الرصيد السلبي لما يجري على هامش النظام الدولي الراهن، ويطرح عمق التحولات التي يشهدها النظام الدولي الحالي، على المستوى السياسي والاقتصادي، ويعمل على إعادة ترتيب نظام العلاقات الدولية، ويأخذ في الاعتبار على قدم المساواة، مصالح الدول المتقدمة والدول النامية لتجنيب العالم حصول أزمة اقتصادية ومالية أخرى،خاصة وأن النظام الدولي أصبح ذا صبغة ليبرالية تنافسية.

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث، هو إلقاء الضوء على مسار تطور تجمع دول "بريكس" خارج الاستقطاب الغربي، وإستراتيجية الخيارات المتاحة له للاستقلال الاقتصادي، نظرا لما تمتلك دوله مجتمعة من مقدرات اقتصادية لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتستند فرضية هذا البحث إلى الفوضى في العلاقات الدولية، التي ترتبط دائما بقدر ما يقل أو يزيد، من تلك الفوضى، الوصف الذي ينطبق على فترات التحول في النظام الدولي الحالي، من نظام أحادي القطبية، إلى عالم متعدد الأقطاب. ولذلك فإن منهجية البحث اعتمدت مقاربة استدلالية، قصد دراسة المعطيات المتوفرة حول مستقبل تجمع دول "بريكس" والمقوّمات التي قد تحوّله إلى تكتل اقتصادي، ينافس القطب الأحادي الغربي.

وبسبب شح في المراجع الأساسية، كانت منهجية البحث محدودة،و تم الاعتماد على مصادر المعلومات الالكترونية "الانترنت" المتوفرة حول الموضوع بكل اللغات، الذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول، تضمن عرض مسار تشكيل دول المجموعة، من حيث الطبيعة والأهداف، وتحديات تطوره، وأسلوب إدارة شؤونه.

و**المبحث الثاني**، الرؤية الإستراتيجية البديلة لدول بريكس للنظام الدولي، على مستوى المشهد الجيو– اقتصادي العالمي.

المبحث الأول: دول تجمع "بريكس" من أربع قارات

رغم استمرار النظر إلى الولايات المتحدة، على المستوى الدولي، بأنّها القوة العظمى الوحيدة في العالم، غير أن الكثير من الشواهد باتت تقلل من تلك القوة، خاصة بعد تشكل تجمع "بريكس"، الدول الأسرع نموا في العالم حاليا، ودوله الخمسة تتمتع بعضوية دول مجموعة العشرين، (20). وحسب البيان الختامي لأول قمة رسمية لتجمع دول "بريك BRIC" التي انعقدت في مدينة "**ييكاترينبر**" بروسيا عام 2009، قبل انضمام جنوب إفريقيا إلى عضويته عام 2010، فإن التجمع يسعى إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، ذلك "أن بوصلة التحكم في الاقتصادي العالمي، تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل، وروسيا، والهند، والصين".

وقد سبق ظهور تجمع "بريكس"، دراسة أجراها الخبير الاقتصادي Jim O'Neill **في** بنك الاستثمار الأميركي Goldman Satchs عام 2001 بعنوان "حلم بريك **BRIC**": الطريق نحو 2050: "وبريك هي الأحرف الأولى لأربع دول المؤسسة لتجمع.**BRIC**. ولما انضمت دولة جنوب أفريقيا، للتجمع عام 2010، أضيف له حرف **S** ليصبح "**BRICS**"[1]. تتطابق مواقف دول التجمع حيال معظم القضايا العالمية، من أجل تغيير هيكل الاقتصاد العالمي، والتصدي للهيمنة القطبية الأحادية، وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب[2].

يختصر "بريكس BRICS" الحروف الأولى باللغة اللاتينية، المكونة لأسماء الدول الخمس، بالترتيب:(B) البرازيل (R) روسيا (**I**) الهند (C) الصين (S) جنوب إفريقيا. وهذه الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم. وبريك يعني"**BRIC** الطوب" وهو الوصف الذي أطلقه الخبير الاقتصادي Jim O'Neill في بنك الاستثمار الأميركي GoldmanSatchs عام 2001 على مجموعة من الاقتصاديات الصاعدة، التي أصبحت قاطرة النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، وتتطلع إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية.

المطلب الأول: تطور تجمع دول بريكس

لقد رسم تجمع "بريكس" بالفعل، مسارا جديدا لخارطة الاقتصاد العالمي، بالاعتماد على مقدراته وقوته الاقتصادية الدولية الكبيرة، وفي مجالي التعاون الاقتصادي البيني المتبادل، بغرض الانتقال من النظام العالمي الأحادي القطب، إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، خاصة وأن دول المجموعة تمتلك كل المقومات والإمكانيات الكافية، للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية، التي يعاني منها النظام الغربي، مما يضمن له المشاركة كقطب ثنائي جديد، في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية، ويزيد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي.

أ- طبيعة الأهداف المشتركة لتجمع بريكس:

يعد تجمع "بريكس" الذي تشكل في أعقاب الأزمة المالية سنة 2008 نموذجا للتغيير، على مستوى العلاقات الدولية، ومن المحتمل أن يتحول إلى تكتل اقتصادي كبير، يقلل من السيطرة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، وإصلاح الوضع الدولي الراهن. حيث ومنذ تشكيله، عقد سبع قمم منتظمة سنوية بصفة دورية، وهو الأسلوب المتبع في العمل الجماعي، من أجل تحقيق التوافق في اتخاذ القرارات داخل المجموعة.

1- طبيعة تجمع دول بريكس:

يختلف تجمع "بريكس" عن بقية أشكال التجمعات والمنظمات التي عرفتها الساحة الدولية، من قبل بشكل كبير، حيث لا يوجد رابط معين بين الدول الخمس الأعضاء، سياسيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا أو غيره، والهدف الذي على أساسه نشأ هذا التجمع، هو كسر هيمنة القطب الأحادي الغربي، الذي يتحكم منذ وقت طويل، في مصير النظام الاقتصادي العالمي[3]، ولم يأخذ بعد، طابع منظمة لافتقاره لهياكل تنظيمية ومؤسساتية، ولارتباطه بموازين القوى في العالم المالي،الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر. لكنه يتمتع بمؤهلات اقتصادية ومالية وكثافة سكانية، ووزن سياسي في المشهد الجيو- اقتصادي العالمي، والتأثير على هيكلة سلطة القرار داخل صندوق النقد الدولي[4] قد يكون المحور البديل للتعاون الدولي، على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية.

2- الأهداف المشتركة لتجمع دول بريكس: يعمل تجمع "بريكس"، منذ تشكيله ،على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين أعضائه، لصياغة نظام دولي جديد، وتكريس مبدأ سيادة واستقلال الدول، خصوصا بعد التراجع الواضح للقطب الأحادي الغربي، وبشكل رئيسي، إيجاد توازن دولي في العملية الاقتصادية، وبديل فعال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وطريقة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته[5]، وتعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية، بالنسبة لدول التجمع، لتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية، ومواجهة تصاعد فاعلية التغيير المطلوب في موازين القوى الدولية، على مستوى صنع القرار السياسي الدولي، مما يعزز مكانة القانون الدولي بين مختلف دول العالم، إلى جانب مراعاة التوازن التدريجي في الاقتصاد العالمي، ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة.

وفي الوقت الراهن، ينصب اهتمام تجمع دول "بريكس" الرئيسي، على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، مثل إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين، أو اقتراح طرح عملة دولية جديدة، خاصة وأن الدول الخمس في المجموعة، تشكل قرابة ثلث سكان العالم، وتمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، وتحقق ناتجا محليا إجماليا بـ**19,5** في المائة من إجمالي الناتج المحلي[6]، ونمو التجارة فيما بين دوله بمتوسط سنوي بنسبة 28 في المائة، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.

ومن أهم أهداف مجموعة "بريكس"، الحصول على دور في الإدارة العالمية للاقتصاد العالمي، إلى جانب مجموعة العشرين 20، قصد إدخال إصلاحات على المؤسسات المالية الدولية، ومنع توظيف المنظمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية لحساب دولة، أو مجموعة دول أخرى، نظرا لما يمتلكه التجمع من قوة اقتصادية عالمية، تؤهله لأن يتولى صدارة الاقتصاد العالمي، إذا تغلب على التحديات التي تواجه استكمال مشروعه في المستقبل.

المطلب الثاني: تحديات وأسلوب إدارة تجمع بريكس

بالرغم من التحديات العديدة والمتنوعة، التي تواجه تطور تجمع دول "بريكس"، مثل غياب هوية موحدة، وتباين داخلي بين دول أعضائه، مما يصعب معه العمل المؤسساتي، حيث من الصعب الجمع بين اقتصاديات موجهة من طرف الدولة، وأخرى حرة تتيح الفرصة للقطاع، لاسيما وأن حركة التدفقات المالية لدول التجمع لا تزال مرتبطة بالاقتصاديات القديمة، وهذه العقبات تثقل مسار تطور التجمع الاقتصادي على المدى القريب، إلا أن التعاون الاقتصادي الذي اتفقت عليه في كل قممها السبع يؤسس لنمط جديد لمستقبل العلاقات الدولية ويخفف من ثقل مسار التطور.

1- تحديات تجمع بريكس:

لا يكفي التصور المشترك لدول تجمع "بريكس"، لمواجهة التحديات المتنوعة، التي هي عقبات وازنة في مسار استكمال مشاريعه وتطوره في المستقبل، وإرساء قواعد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، إنما لابد من استقطاب دول الهامش، مركز التوازنات في العلاقات الدولية، وملتقى صراع النفوذ والمصالح بين الدول الكبرى، بما في ذلك الرؤية حول هيكل الحوكمة الذي يعكس الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي الراهن، يأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، والتي تتعارض وموقف القوى الغربية الكبرى، التي ترفض أي محاولة لتقاسم النفوذ الدولي معها، بما في ذلك التمثيل في المؤسسات الدولية، مثل الصندوق الدولي.

ويتطلب الأمر لتتجاوز تجمع" بريكس" العقبات الآنية، وضع إستراتيجية جديدة للشراكة الاقتصادية بين دول أعضائه، تشمل التعاون في ثلاثة مجالات، تعد أساسية لاستكمال المشروع، بديل النظام الدولي الحالي:

* إستراتيجية للتعاون الاقتصادي من خلال المشاريع الاستثمارية في دول المجموعة.

* الدعوة لإصلاح المؤسسات المالية الدولية.

* إنشاء وكالة للتصنيف الائتماني لتجنب، أي إضرار مستقبلي بالإقراض الخارجي للشركات والمؤسسات الحكومية، في الدول المعارضة لسياسة الهيمنة الغربية. ومثل هذا التعاون، سوف يغير هيكل الاقتصاد العالمي لا محالة، ويحد من هيمنة القطب الأحادي الغربي، على إدارة شؤون العالم من خلال رؤية إستراتيجية تعتمد سياسة التكامل الاقتصادي وبخطوات وأهداف محددة، وهو الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات، لكي يحدث التغيير المطلوب في العالم.

وتواجه دول "بريكس" تحديات داخلية وخارجية:

– التحديات الداخلية:

* الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة.

* التباينات في السياسات المالية، التي تتبعها كل دولة حسب ظروفها الخاصة.

* تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة، وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد.

– التحديات الخارجية:

* غياب مؤسسات تضمن هوية تجمع بريكس، تكون محل استقطاب دولي.

* حركة التدفقات المالية لدول التجمع، لا تزال مرتبطة بالاقتصاديات القديمة.

* إعادة النظر في هيكلة النظام المالي العالمي، وتحويل البنك وصندوق النقد الدولي إلى مؤسسة جميع أعضاء المجتمع الدولي.

ولم يفوت تجمع "بريكس" الفرصة، إذ تناول بالدراسة ومنذ تشكيله في القمم السبع، رغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، وبشكل رئيسي، العديد من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية المالية، والبحث عن السبل والمقومات التي تمكنه من التحول إلى منظمة دولية، تدافع عن مصالح دوله، والمشاركة في الإدارة العالمية والاقتصادية والمالية، بهدف تقليص الفوارق بين مختلف الدول العالم. وكانت مدينة أنطاليا بتركيا في اجتماع قمة مجموعة العشرين (20) عام 2015 منصة لدول تجمع "بريكس" لعرض المقدمات الأولية، بصفة ضمنية، إعلان تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد، موازٍ للنظام الحالي، خاصة أن ما يجمع الدول الثلاث، روسيا، والصين، والهند، هو تقاسمهم لنظام عالمي متعدد الأقطاب.

2- أسلوب إدارة تجمع بريكس:

اعتمد تجمع "بريكس"، منذ تشكيله رسميا عام **2009** لإدارة شؤونه، أسلوب القمم السنوية المنتظمة، بصفة دورية، للتواصل والتشاور والتنسيق بين دوله، بصورة تتناسب مع الظروف التي يمر بها لمواكبة التغيرات الدولية، رغم عدم توفره على أجهزة ومؤسسات تدير شؤونه، على غرار الاتحاد الأوروبي، ولم يأخذ بعد طابع منظمة دولية لممارسة نشاطه، لافتقاره لميثاق يحدد المبادئ والقواعد التي تنظم عمله، وتحدد شروط العضوية للانضمام وإقامة علاقات مع غيره من المنظمات الدولية، وهو ما يقتضى وجود إدارة تسهر على تسيير شؤونه.

وانتهج في إدارة شؤونه، أسلوب القمم للعمل الجماعي المستعملة، في مثل هذه التجمعات، التي أخذت الطابع المؤسساتي بالتدريج، حيث يعد النمط الأنسب للتشاور والتعاون، لضمان التوافق العام بين دوله، في اتخاذ القرارات داخل المجموعة، التي تصدر في شكل أهداف عامة وتترك مسؤولية تنفيذها لكل دولة، حيث تمكن تجمع "بريكس" بهذا الأسلوب، خلال سبع سنوات من تشكيله، 2009 إلى 2016، من فرض حضوره على الساحة الدولية، مبرزا التطور الذي حققه بالتواصل بين دوله، كما أظهر قدرته على إدارة شؤونه عبر القمم السنوية والاستمرار المتواصل، بنفس الوتيرة بين دوله، كتجمع اقتصادي مؤثر في العلاقات الدولية.

وتعكس مخرجات القمم السبع لتجمع "بريكس" في مجملها، القواسم المشتركة لتواصله السنوي، والرؤية الجديدة لإستراتيجية تنفذ على مراحل، كتجمع اقتصادي عالمي جديد، نحو صيغة جدّ فعالة في مجالي التعاون الاقتصادي البيني المتبادل، ومجالها التنسيق في القضايا السياسية والاقتصادية والمالية العالمية، التي أثبتت وجوده على المشهد الدولي كقطب عالمي، ويمكن تلمس ذلك في مجمل المواقف "إن عملنا ارتكز بشكل أساسيّ على تكثيف التعاون متعدد الجوانب في إطار بريكس، وستواصل مجموعتنا المساهمة بقسطها في ضمان الأمن الدولي والنمو العالمي، وفي حل القضايا المعاصرة الرئيسية، والحفاظ على الدور المحوري للأمم المتحدة، والالتزام بأحكام القانون الدولي، واحترام مبادئ السيادة، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى".

وفي هذا الصدد، شملت القرارات والإجراءات التي اتخذتها قمم التجمع، التوجه نحو استبدال الدولار، بوصفه عملة رئيسية للتجارة الدولية، وأسلوب تدويل عملاتها المحلية، وتشكيل منظومة مصرفية مشتركة، بالتعاون بين بنوك الأعضاء، والقيام بالحسابات المتبادلة، ومنح القروض بواسطة العملة الوطنية، والاتفاق على تسهيل خطاب الائتمان المتعددة الأطراف، قصد إحداث توازن تدريجي في الاقتصاد العالمي، والتركيز والاهتمام على دراسة مشاكل المنافسة التجارية، والاحتكار المنظم من قبل الأحادية القطبية الغربية، ولتعزيز التعاون والتنسيق بين دول أعضائه، لمواجهة نفوذ الدول الغربية على صندوق النقد الدولي، وتحجيم سيطرتها على المؤسسات المالية العالمية، التي فقدت جزءا من مصداقيتها، خاصة بعد الأزمة المالية سنة **2008**، وتأكيد الرؤية الإستراتيجية البديلة نحو التحول الجديد في الجيو–الاقتصادي العالمي.

المبحث الثاني: الرؤية الإستراتيجية لتجمع بريكس

يتجه تجمع "بريكس"، وبصرف النظر عن الاختلافات الملموسة في المستويات الاقتصادية والتطور الاجتماعي لدوله، نحو الاستقلالية الاقتصادية، مغايرة للاقتصاد الدولي الراهن، ويستند في ذلك إلى أسس وثوابت العولمة الغربية[7] من دون خلفية أيديولوجية، قصد منع تصدير أزمات القطب الأحادي الغربي لباقي دول العالم، وضمان تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف العالمية، وإعادة الهيكلة المالية للدول المتعثرة، خارج نطاق صندوق النقد الدولي، والتوزيع الأكثر عدالة للموارد العالمية، والتطلع إلى عالم تحكمه الشرعية الدولية.

المطلب الأول: الإستراتيجية المرحلية لتطور تجمع الاقتصادي

تعكس الإستراتيجية المرحلية التي ينتهجها تجمع "بريكس" في مسيرة تطوره، مخرجات القواسم المشتركة لقممه السبع التي عقدت حتى الآن، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة للإحداث والمستجدات التي قد تحصل من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المرسوم، "**إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب**"، منطلقا من فكرة أساسية، أن

لا يستمر القطب الأحادي الغربي ينفرد بقيادة الاقتصاد العالمي، كتلة اقتصادية مؤثرة في المستقبل[8]، وكتجمع جيو– اقتصادي عالمي.

أ- نحو التحول الجيو– اقتصادي العالمي:

ظهر مفهوم الجيو–اقتصادي في أدبيات الاقتصاد، مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تم تشكيل فضاءات اقتصادية قارية عملاقة[9]، ودخول مرحلة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، الذي يدار إدارة مركزية اقتصادية متعددة الأقطاب، في إطار نظام عالمي، تهيمن عليه ثلاث كتل اقتصادية كبرى هي: الاتحاد الأوروبي، والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، منطقة التجارة الحرة AFTA، والتكتل الاقتصادي الآسيوي، وسيطرة كل قطب على مجال اقتصادي محدد،لكن ظهور تجمع "بريكس" بمقدراته الاقتصادية والمالية، قد يغير من هيمنة هذه التكتلات، ومن تم تغيير الوضع الاقتصادي الدولي، باعتباره مركز ثقل الاقتصاد العالمي الجديد.

1- تجمع بريكس مركز ثقل الاقتصاد العالمي الجديد:

يتوفر تجمع "بريكس" على كل المقومات والإمكانيات الكافية ليصبح الآلية الإستراتيجية الشاملة، للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية. فهو يمثل أكبر اقتصاديات خارج منظومة التعاون الاقتصادي والتنمية، بإمكانه عقد صفقات وتبادل سندات القروض، عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية، أو بين دول المجموعة، وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعددة المستويات، للتعاون التجاري والاستثمار المشترك، والتوسع المستمر في مجال اعتماد العملات المحلية، في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف[10]، وتحفيز القطاع الحقيقي في اقتصادياته لمساعدة أعضائه، ومنع ركود الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، قصد تفادي الأزمات المالية العالمية، والزيادة من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي، حتى يضمن المشاركة كقطب ثنائي جديد، في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية في المستقبل[11].

وقد شكل الطابع التدريجي لمسار تجمع "بريكس"، كآلية متكاملة للتعاون المتبادل لمقدرات دوله الاقتصادية بعيدا عن الأيدلوجيات، مركز ثقل اقتصادي عالمي جديد.تمتلك البرازيل، العضو المهم في المجموعة احتياطيا هائلا من الحديد، وغيرها من المعادن، تساهم هذه المواد الطبيعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البرازيل. أما روسيا فلديها القدرة على أنتاج الماس، والنحاس، والذهب، والصناعة العسكرية المتطورة، حيث تشكل إيرادات النفط والغاز 52 بالمائة من إيرادات موازنتها الاقتصادية. أما الهند فتمتلك ثروة معدنية ضخمة، يؤهلها أن تؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد الدولي،حيث تعتبر أكثر بلدان العالم مصدرا للحوم في العالم. أما الصين فتعتبر القوة الاقتصادية الثانية، والقوة التجارية الأولى دوليا، وكقوة مالية ضاربة تمتدّ إلى المحيط الهادي. أما جهورية جنوب إفريقيا، فتمتلك احتياطات من البلاتين بمقدار 95 بالمائة من الاحتياطي العالمي، والذهب، وتحتل المرتبة 32 عالميا من بين الأكثر إنتاجا في الزراعة في العالم.

وتعكس المقدرات الاقتصادية لتجمع بريكس 55 في المائة من الاقتصاد العالمي واقع عمق التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، مما قد يسمح له من تجاوز سياسة التفاعل السياسي والتكامل الاقتصادي، نحو تكتل اقتصادي عالمي جديد، خاصة أن دوله عرفت محاولات تحديث هامة تؤشر إلى موقع جديد لمركز ثقل الاقتصاد العالمي، بالنظر لامتلاكه قدرات وإمكانات هائلة للنمو، من الإنتاج الزراعي إلى الموارد الطبيعية والمعدنية،

وصولا إلى قواعد الإنتاج القوية، ذات الأهمية المتزايدة، حيث أصبح يحتل الصدارة الدولية في الكثير من الموارد المعدنية[12].

ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لم تتوقف خطوات تجمع "بريكس"، في السعي لتحقيق إصلاحات حقيقية في المؤسسات المالية الدولية، ولإنهاء سيطرة القطب الأحادي الغربي على إدارة هذه المؤسسات، حيث تم التوقيع على اتفاقية في قمة نيودلهي عام 2012، تقضي بإيجاد آلية تعاون بين مصارف دول التجمع، بهدف زيادة عمليات الإقراض بالعملات المحلية، الخطوة الأولى لتفادي مخاطر الاعتماد على الدولار، كعملة رئيسية لتسوية المعاملات الدولية، وتسويات التجارة البينية مع جيرانها في المحيط الإقليمي على أساس العملات المحلية، كما هو المعمول به بين روسيا والصين، حيث تم توسيط "اليوان" كعملة في تلك العمليات، المؤشر على أن ثمة ملامح جديدة لخريطة القوى الاقتصادية العالمية، التي بدأت في الظهور على أرض الواقع، قد يكون لها تداعيات مؤثرة على مجريات النظام العالمي الحالي.

كما بات يطرح عملية الانتقال الواضح لمركز الثقل في الاقتصادي العالمي، تجربة تجمع بريكس المحدودة زمنيا 2009–2016 تحدي المستقبل، بالنسبة لدول القطب الأحادي الغربي، يتمثل في المتغير في خريطة الاقتصاد العالمي[13] ودوره المؤثر في اتجاهات الاقتصاد الدولي، الذي بدأت ملامحه تتبلور.حيث يمتلك تجمع "بريكس" أكثر من 70 في المائة من مصادر الطاقة في العالم، مما يزيد من نفوذه على صعيد الناتج الاقتصادي العالمي، والتعاون التجاري والسياسية الدولية، رغم أن التجمع يخضع في مصادر قوته لتبعيته للسوق العالمية، التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته التجارية، لذلك فهو لا يسعى إلى قلب السوق جذريا، وإنما إلى تغييرها بما يناسب مصالحه براغماتيا في العديد من المؤسسات الدولية[14].

وقد زادت وتيرة التحول التدريجي في توازن الاقتصادي العالمي، من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، حيث وصل حجم التنمية السريعة لدول التجمع، بحسب بيانات البك الدولي إلى ما يقارب 15 في المائة من التجارة العالمية، و25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[15]. وأثبت خلال عقد من الزمن القدرة على إحداث التغيير في التوازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية الغربية.

2- خيار تجمع بريكس التكتل الاقتصادي:

يعكس خيار التكتل الاقتصادي لدول "بريكس" مجال التعبير عن مشهد انتقال مركز الجيو – اقتصادي العالمي[16]، ويعبر عن عمق التحولات التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية، وما قد يترتّب عن ذلك من هيكلة جديدة للاقتصاد العالمي. وقد حقق التجمع تقدما جوهريا، في اتجاه أن يتحول إلى كتلة اقتصادية مؤثرة، وصاعدة على الساحة الدولية، وهو خيار استراتيجي مرحلي، بدأ تنفيذه من خلال التعامل التجاري بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء، وإنشاء بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي للطوا ري، وهو ما جعل التجمع يحظى باهتمام عالمي، ويساهم في الاقتصاد العالمي بنسبة 50 في المائة، وأصبح تدريجيا قاطرة النمو الاقتصادي الدولي، وقوة هامة في دفع النمو الاقتصادي العالمي.

ويهدف "بريكس" من خيار التكتل الاقتصادي، كسر الهيمنة الغربية بمواقفه المؤثرة في القضايا الدولية، مثل ضبط قواعد حرية التجارة، والاستثمار. جعلت قدراته وإمكاناته المادية والمالية حاضرا بقوة، في جميع مجالات

التبادل القائمة. بلغت نسبة مساهمته في الاقتصاد العالمي نحو 50 في المائة[17]، وقوة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي والتعاون التجاري الدولي، ويعد نموذجا للتعبير عن قوة الجيو – اقتصادي في العلاقات الدولية.

يتجه مؤشر ثقل ميزان القوة الاقتصادية في الوقت الحالي، وبصفة تدريجية من المركز التقليدي، في الغرب نحو الدول الصاعدة بالشرق، وبوتيرة سيكون لها تأثير ووزن سياسي معتبر. يمثل 20 بالمائة من إجمالي الناتج المحلى العالمي، وعادلت استثماراته خلال عام 2012 نسبة 11 في المائة من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم[18]، أي ما يعادل 465 مليار دولار أمريكي، فضلا عن تجارته البينية، التي حققت نجاح بنسبة 17 في المائة من حجم التبادل التجاري العالمي خلال 2012. وبالتالي تشكل دول بريكس الخمسة القوة الاقتصادية الصاعدة في العالم.

ومن منظور استراتيجي، تمتلك الدول الأعضاء في مجموعة بريكس مقومات وعوامل تشجعها على التعاون فيما بينها، والاستمرار بما بدأت به قبل سبع سنوات 2009–2016، حيث يمكن تلمس نتائج الإستراتيجية المعتمدة، خلال فترة زمنية قياسية، بشكل واضح. حيث إن التجمع قد يتوصل في المدى المنظور لتوحيد العملة بين دوله في التعامل التجاري، لمواجهة عدم فرض فقط الدولار الأمريكي، المعمول به في التعامل التجارة الدولية حاليا، ومنافسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإنشاء بنك التنمية في سياستهما تجاه الدول النامية والصاعدة، ومن خلال السياسة الاستثمارية والائتمانية الضرورية، التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لهذه الدول، وتقديم القروض بفوائد مقبولة، وعدم التدخل في سياساتها السيادية، بالعمل المرتكز، بشكل أساسي على تكثيف التعاون متعدد الجوانب في إطار المجموعة.

فالتجمع يتمتع بقدرات اقتصادية ومالية كبيرة، تمكنه من الحد من هيمنة القطب الأحادي الغربي، وإعادة التوازن الدولي، وإحداث تغييرات في دور وشرعية الأمم المتحدة في كافة المجالات. وبحسب العديد من المراقبين فإن ما خرجت به قمة نيودلهي عام 2012 من قرارات اقتصادية سوف يكون لها تأثير من دون شك في التعاملات التجارية الدولية تتمثل في التوقيع على اتفاقية لإيجاد آلية تعاون بين بنوك دول بريكس، هدفه زيادة عمليات الإقراض بالعملات المحلية[19]، وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تخفيض تكاليف المعاملات التجارية داخل المجموعة، وهي خطوة في اتجاه استبدال الدولار، كعملة رئيسة في التجارة البينية لدوله، وهو التوجه الذي أكده رئيس بنك "بريكس" التنمية الجديد: "أن المصرف سيمنح أول قروضه بالعملة الوطنية الصينية "اليوان"عام 2016.

المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال الاقتصادي والمالي

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن الدول الخمسة في المجموعة، حققت ناتجا محليا إجماليا اسميا، يقدر بحوالي 13،6 تريليون دولار أميركي عام 2011، وهو ما يقدر بـ**19،5** في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم. وقد نمت التجارة في ما بين دوله بمتوسط سنوي نسبته 28 في المائة من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.

وبالطبع فان هذا الوضع المريح لدول المجموعة، مكنها من التطور وتأسيس الغرفة الصناعية والتجارية لدوله، ومجلس إدارة بنوك المعلومات، وغيرها من الآليات التي تجمع الدول الأعضاء، إذ لم تعد الدول الغربية، تنفرد بالأمور التقنية، كما كان الأمر سابقاً. وقد يتدرج في التطور إلى إقامة سوق مشتركة، الشكل المتقدم على أشكال

التكامل الاقتصادي، الذي يقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال، والأيدي العاملة بين الدول المشاركة في السوق، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها، ووضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي، للنظام المالي والنقدي الدولي، في مجالات التنمية الاقتصادية والتعاون العملي، ويصبح منصة مهمة للأسواق الصاعدة، يزيده من وتيرة التحول إلى مركز الثقل التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي[20].

أ- الاستقلال الاقتصادي لتجمع بريكس:

وبلا شك، تعكس الصين مستقبل رؤية تجمع "بريكس"، كمشروع مستقل اقتصاديا وسياسيا. فدول التجمع موجودة مع الصين، في علاقة مؤسسية وليس على أساس تجمع مع الدول. يختلف عن دول القطب الأحادي الغربي، يستند في مسعاه إلى أسس وثوابت العولمة الرأسمالية الغربية التنافسية، المغاير للاقتصاد العالمي الراهن، باعتبار أنه تجمع معين ذو طبيعة اقتصادية وسياسية، وله رؤية للاقتصاد الدولي.

ولقد تبلور خيار تجمع بريكس، من أجل مواجهة المراكز الاحتكارية الغربية ولضمان مواقعه الجيو-سياسي، كي ينتقل من الوضع الطرفي إلى مستويات أعلى من التطور، والتفاعل في الاقتصاد العالمي. وهذا الخيار يعتمد على مجموعة اتفاقية شنغهاي، ومجموعة الاتحاد الاقتصادي "الأوراسيوي" و"المركوسور" في أميركا اللاتينية، وهي مراكز دولية وبيئة اقتصادية وسياسية، تؤسس للتعددية القطبية، وكمنافس كبير على ساحة الاقتصاد لمواجهة القطبية الأحادية الغربية، وكمشروع متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي، ومع ثقل الصين الاقتصادي والمالي في مستقبل تطور بريكس.

والرؤية المستقبلية، هي أهم ما يميز إستراتيجية تجمع "بريكس" الاقتصادية، التي تقوم على التدرج المرحلي من أجل التطور، إذ من المتوقع أن تشهد المؤسسة المالية التي أنشأها نجاحا على أرض الواقع، التي تمثل نوعا من التوازن مع الحضور الأمريكي والغربي، على صعيد خريطة القوى الاقتصادية الدولية. فدول التجمع تعد قطبا جذابا، وتحظى بعدد متزايد من التأييد لها، خاصة في إطار مجموعة العشرين (20)، إذ أنه سبق للتجمع أن اقترح، إصلاح المنظومة المالية العالمية، التي يتحكم فيها الغرب بصفة عامة، وأنها اتخذت عدة قرارات اقتصادية، تتمثل في تأسيس وكالة تصنيف ائتماني تكون بمثابة آلية تأمين، ومجلس لرجال الأعمال، وإنشاء كابل للألياف البصرية تحت البحر، يسمح بنقل معطيات من البرازيل إلى روسيا عبر جنوب إفريقيا والهند والصين.

ومن هذا التقييم لمقدرات تجمع دول بريكس الخمس، يتضح، أنّ التجمع حاضر بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة، فالصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية والقوة التجارية الأولى عالميا، علاوة على تطويرها قوة علمية وتكنولوجية، خاصة ما يتعلق بصناعتها في مجال الإلكترونيك والنسيج، ثم تحولها إلى قوة مالية تمتد إلى المحيط الهادي، وتحتل الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات وفي صناعة الأدوية، أمّا روسيا فتحتل هي الأخرى مكانة هامة في مجال سوق المحروقات، وهي ما تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية، كما أنّها ثاني قوة عسكرية، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدّمة في مجال الصناعة الغذائية والتكنولوجيا الحيوية. أما جنوب إفريقيا، بوابة القارة الإفريقية، فإنها تعد من الدول الرئيسية في التعدين في العالم فهي منتج للفحم والنحاس، وتحتل الرتبة الأولى عالميا في إنتاج الذهب، الذي أصبح له دور مهم في تطوير البلاد، وجلب الاستثمارات الأجنبية. ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لم يتوقف تجمع "بريكس" عند المطالبة

بضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في المؤسسات المالية الدولية، لإنهاء سيطرة القطب الأحادي الغربي، على إدارة هذه المؤسسات.

1- بنك بريكس رهان الاستقلال المالي:

إن إقدام تجمع دول بريكس على إنشاء بنك التنمية الجديد، وانطلاق نشاطه في مقره بمدينة "شهنغاي" الصينية في شهر 16 ابريل 2016، قد أنهى مرحلة مفصلية من مسيرة تجمع الدول الخمس "بريكس" نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب. يعود إنشاء بنك التنمية الجديد، كمؤسسة مؤسسة مالية، بموازاة صندوق النقد الدولي إلى فشل جهود تجمع بريكس في تحقيق الإصلاحات الضرورية، في لوائح صندوق النقد الدولي، الذي يعمل ومنذ تأسيسه عام 1944[21]، كأداة لترويج وتنفيذ برامج وسياسات الدول الغربية الاحتكارية، لأن القرارات الأساسية التي تتخذ في صندوق النقد الدولي، تتم بطريقة التصويت المرجح، والتصويت المرجح، يعود للدول الخمسة الأعضاء الدائمين في صندوق النقد الدولي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة البريطانية، واليابان، وألمانيا، وإيطاليا، التي هي من يقرر سياسات صندوق النقد الدولي.

والبنك هو أول مؤسسة رسمية لدول المجموعة، يهدف إلى تعبئة الموارد المالية، لتمويل مشروعات البني التحتية والتنمية لدوله، وللدول الصاعدة والنامية في العالم، ويعبر بداية نشاط بنك التنمية الجديد لتجمع بريكس الجديد عن الحصيلة الرئيسية لمخرجات القمم السبع لدولة، ويرسم بداية الصعود لنوعية الوفاق الجديدة داخل التجمع، كما يعبر عن التحول المرحلي، إلى تكتل اقتصادي مالي، يوفر إطار دعم هيكلي للتطوير، وأداة لتحرير العالم من الهيمنة الغربية الحالية بشكل أساسي، على الإدارة العالمية الفاشلة أو توجيه عملية اتخاذ القرار فيها، وهو ما تسعى دول التجمع إلى إصلاحه.

ويعلق "Phil Hill" أستاذ الاقتصاد الدولي في مدرسة لندن للاقتصاد على بنك بريكس الجديد: "لا شك أن المهمة الرئيسية المنوطة بالبنك الدولي هي تنمية اقتصاديات دول العالم النامي، إذا المنافسة بين الطرفين واقعة حتماً، وإذا كان البنك الجديد سيعطي الأولوية لاقتصاديات البلدان الأعضاء، فإن دول البريكس أعلنت بوضوح أن تعاملات البنك ستمتد إلى الاقتصاديات الناشئة وإلى البلدان النامية والاستثمار في البنية الأساسية والتنمية المستدامة، القضية الرئيسية في تلك البلدان، وهذا تحديداً ما تنجم دائما عنه خلافات بين البلدان النامية من جانب والبنك أو الصندوق الدوليين من جانب آخر".

ويضيف'' إن دخول بنك بالحجم العملاق لبنك دول "بريكس" على خط إقراض البلدان النامية، سيضمن توفير موارد مالية ضخمة للاقتصاديات الناشئة، بعيداً عن الهيمنة التقليدية للمؤسسات المالية الغربية" مع رغبة دول "بريكس" في تخصيص المزيد من الموارد إلى مؤسساتها الجديدة أكثر من القائمة حاليا، ويؤكد الجدية في تغيير النظام الاقتصادي العالمي، وسوف تترك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الرئيسيين فرائس للتخمين إذا ما كانت دول"بريكس" سوف تتوقف في النهاية عن تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإن حدث ذلك، ربما لن يكون في المستقبل القريب لكن في كل الأحوال، فإن نجاح دول "بريكس" في بلورة وإنجاح مثل هذا البنك يجعل الأطراف المالية العالمية، مثل البنك والصندوق الدوليين أطرافاً ثلاثية، لا ثنائية والتبعات الاقتصادية تبدو واضحة''[22].

وبحسب السياسي الهندي "Shashi Tharoor": "إذا لم يسمح لدول بريكس بالمساعدة في القيادة من داخل النظام العالمي القائم، فإنهم سيصنعون نظاما، آخر خاصا بهم لا محالة"[23]، خاصة بعد بدئ العمل ببنك التنمية الجديد نشاطه المالي مما سوف يكون له الأثر المباشر على النظام المالي الدولي، نظرا لما عليه المنظومة الاقتصادية الدولية الحالية، التي تستأثر بها الدول الغربية المتطورة، وفي ظل تمثيل ضعيف للاقتصاديات الصاعدة رغم أهميتها المتزايدة، حيث وصل حجم الناتج الاقتصادي لدول بريكس نحو 16.5 تريليون دولار، أي ما يُعادل نحو 18 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي خلال 2014. كما تصل احتياطات العملة المشتركة للتجمع نحو 4 تريليونات دولار، ما يعادل 75 في المائة من احتياطات العملة، التي تعد مثيرة، على صعيد الناتج الاقتصادي والتعاون التجاري لدول المجموعة.

2- تجمع بريكس: استكمال النظام المالي الدولي: ولا يجعل الوضع الاقتصادي لمجموعة دول بريكس دوله تنتظر بأن تسمح لها القوى المسيطرة، على المؤسسات الدولية المبادرة، بإصلاح هيكل تلك المؤسسات، لذلك تم تجاوز الوضع القائم، وإنشاء بنك منافس لها على المستوى الإقليمي والدولي، ليس من باب تحدي النظام المالي القائم، إنما يعمل بطريقة إيجابية استكمالا للنظام المالي الدولي القائم، والبحث عن عناصر جديدة في طريق الحوكمة: "بل إنما يكمله لتحسين واستكمال النظام بطريقتنا الخاصة" بحسب رئيس بنك بريكس. وبالتالي ستكون هناك ثلاثة أطراف للنظام المالي العالمي الجديد، بدلا من اثنين حاليا، كخطوة، مهمة على صعيد التحكم في الأزمات المالية الدولية، وصياغة رؤية بديلة للنظام الدولي الحالي.

وإلى جانب ما سيضطلع به البنك الجديد من أدوار في تمويل مشروعات التنمية للاقتصاديات الصاعدة، وتسهيل معاملات الإقراض والمحاسبة بين الدول الأعضاء، مما يقلل من الاعتماد على الدولار واليورو، فإنه سيجعل الصندوق الاحتياطي للعملات، باعتباره حصناً واقيا ضد الاضطرابات المالية من خلال مواجهة مشكلة نقص احتياطات النقد الأجنبي للدول الأعضاء، مما يخفف من ضربات السوق. ومحاولة لتغيير الحكم الاقتصادي المالي العالمي، وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يواجهان انتقادات لعجزهما على مواكبة القوة الاقتصادية للدول الصاعدة، لأن المهمة الرئيسة للبنك الدولي، تمويل المشاريع الكبرى للبني التحتية التي تخدم المصلحة العامة لجميع دول العالم، التي تحتاج للتمويل من هذه المؤسسة المالية الدولية.

إلا أن بنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس، لن يكون في البداية، بالحجم الذي يؤهله لمنافسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، على أساس أن إنشاء البنك، كان نتيجة الهزات المالية الغربية، التي تتسبب فيها الدول الغربية، مما جعل دول التجمع تعيد التفكير، بإيجاد عملة أو عملات بديلة، تمكنها من الاحتفاظ بقيمة صرف عملاتها الوطنية، وقيم مدخراتها الدولية، في حال حصول تقلبات جذرية في قيمة العملة العالمية–الدولار–، ومحاولة تغيير الحكم الاقتصادي المالي العالمي، خصوصا وأن دول بريكس الخمس في المجموعة يبلغ عدد سكانها أربعين 40 في المائة من سكان العالم وخمس إجمالي الناتج الداخلي العالمي. أما صندوق الطوارئ، فهو الملاذ الآمن لمواجهة التقلبات المتأججة في السوق المالية العالمية لدول التجمع، ويعزز موقفه من المطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي[24]، لأن ثقل الاقتصاد الدولي، أصبح يتجه نحو الصين، والهند، والبرازيل، وهي من أكبر الاقتصاديات الصاعدة قوة، لدفع تنمية الاقتصاد العالمي.

ولتفادي مخاطر الاعتماد على الدولار، كعملة رئيسية لتسوية المعاملات الدولية، تم اتخاذ إجراء تسويات التجارة البينية مع جيرانها في المحيط الإقليمي على أساس العملات المحلية، حيث تم التوقيع على اتفاقية في قمة نيودلهي عام 2012 تهدف إلى إيجاد آلية تعاون بين مصارف دول التجمع، تهدف إلى زيادة عمليات الإقراض بالعملات المحلية، كما هو المعمول به بين روسيا والصين، حيث تم توسيط اليوان كعملة في تلك العمليات، وهي خطوة نجحت في الربع الثالث من السنة 2016 بانضمام "**اليوان**" الصيني إلى سلة العملات المرجعية لدى صندوق النقد الدولي إلى جانب الدولار واليورو، وهو المؤشر على أن ثمة ملامح جديدة لخريطة القوى الاقتصادية في العالم قد بدأت تلوح في الأفق وعلى أرض الواقع، وتداعياتها المؤثرة على مجريات النظام العالمي الحالي.

والمشكلة الرئيسية التي تعترض تجمع "بريكس"، هو كيفية تخليص المنظمات الدولية القائمة حاليا، من سيطرة القطب الأحادي الغربي. فإذا كان التوجه الاقتصادي والسياسي لدول المجموعة واضحا، منذ انعقاد القمة الأولى بروسيا عام 2009، وهو تشجيع دول أخرى على الانضمام إلى عضويته، باعتباره النموذج للتغيرات الدولية مستقبلا، فإن بنك التنمية الجديد وصندوق الطوارئ، ربما قد يوفر خيارات بديلة للعديد من الدول النامية، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعزز مستقبل التعاون الاقتصادي لدول بريكس.

وآفاق تجمع "بريكس" هو التوصل إلى أرضية مشتركة، تساعده على تحويل التجمع إلى بنية اقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي، كخطوة جانبية للتعاون التجاري والاقتصادي، بين دولة، فـ: ''السياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت''، وإلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي، قد يصبح منصة مهمة للأسواق الصاعدة.

ولا يتحدد مستقبل تكتل "بريكس" الاقتصادي، على الساحة الدولية، إلا بعمق التحولات في العلاقات الاقتصادية بين دوله، ببدء التجارة بالعملات المحلية، بين الدول الأعضاء، وهي الخطوة التي تعكس مجال التعبير عن كتلة اقتصادية، جديدة للاقتصاد العالمي، وفرصة تاريخية لدوله بالتعاطي مع المؤسسات المالية الموازية التي أنشأتها، والتي تحظى باستقطاب الدول النامية، خاصة وأن التجمع تحكمه البراغماتية، من دون خلفية أيديولوجية، ويعمل على الإجماع السياسي ونوايا التعاون.

والى جانب ذلك، فإن حجم موارد تكتل "بريكس" الاقتصادي وثرواته الطبيعية تفوق ما تمتلكهُ الولايات المتحدة الأمريكية بكثير، مما يجعلها بهذا المخزون من القدرات المادية المتوفرة، قادرة على تحدي المركزية الجيو–سياسية والاقتصادية للدول الغربية[25]، في حال التفكير بإيجاد عملة أو عملات بديلة، تمكنها من الاحتفاظ بقيمة صرف عملاتها الوطنية وقيم مدخراتها الدولية، وفي حال حصول تقلبات في قيمة عملة الدولار، التي تضرب من وقت إلى لآخر العملة الأمريكية، خصوصا بعد انضمام العملة الصينية "اليوان" إلى سلة العملات المرجعية لدى صندوق النقد الدولي، إلى جانب الدولار والأورو، وقد يكون "اليوان" السند لاستكمال مشروع التجمع وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتحت شعار "وضع حلول مسؤولة وشاملة"، انعقدت القمة (8) الثامنة للتجمع، بحضور رئيس البرازيل الجديد، في مدينة "**غوا**" الهندية شهر اكتوبر 2016، أي التوجه نحو خلق بيئة مواتية للاستثمار، وزيادة وتيرة تحرير التجارة والخدمات، واستحداث "**تأشيرة بريكس**" لزيادة حرية حركة رجال الأعمال، وتنويع التجارة والتركيز على

القطاعات ذات القيمة المضافة. كما تأتي هذه القمة لتقطع الشك باليقين، وأن التجمع له قدرة مواصلة مسيرته نحو تشكيل قطب ثنائي عالمي جديد، والتأكيد على أنه مؤسسة دولية وليس مؤسسة رؤساء دول، وبرؤية مختلفة عن القطب الأحادي الغربي.

الخلاصة العامة:

يتفق كثير من المحللين على أن تجمع دول "بريكس"، أملته الحاجة في ظل خلفية العولمة، التوجه إلى رؤية جديدة للعالم مستقبلا، وليرسخ الارتباط الوثيق لعالم "ما بعد الغرب"، وإعطائه قيمة مضافة بانضمام قوى تتمتع بمقدرات اقتصادية كبيرة، من أجل تشكيل تكتل اقتصادي، العصب الفعال لمواجهة القطب الأحادي الغربي، والمشاركة في إدارة العالم بفعالية. يمكن تلخيص هذه الأهداف المشتركة لتجمع بريكس في:

1- الإفلات من سيطرة الدولار الأميركي، ودوره كعملة عالمية في التجارة الدولية.

2- بعث توازن في الاقتصاد العالمي، متحرّر من تدبدب البورصات الدولية، والمضاربة على المقوّمات الأساسية لاقتصاد الدول الصاعدة والنامية، على حد سواء.

3- إنشاء مؤسسات مالية موازية للبنك وصندوق النقد الدوليين، التي تهتم بالتنمية المستدامة في دول العالم الثالث، وتحمي مصالح دول التجمع، عبر استقرار سعر الصرف بين عملاتها.

4- حماية قيمة الأصول لدول التجمع من المخاطر الخارجية،ومن الأخطار الكبيرة على الاقتصاد العالمي، التي يتسبب فيها النظام المالي العالمي، الخاضع لهيمنة القطب الأحادي الغربي.

5- على الدولة الجزائرية أن تتقرب من بنك بريكس للتنمية الجديد، والرهان على قروض منه لغياب شروط سياسية مجحفة حتى تنجو تدريجيا من شروط صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الدول الغربية.

خاتمــة

تظهر النتائج المحصلة من هذه الدراسة، أن تجمع دول "بريكس" هو تكتل لمستقبل اقتصادي جديد، على شكل السبع الكبار، قد يأخذ مرتبة الصدارة الاقتصادية من القطب الأحادي الغربي، في ظل المتغير في النظام الدولي الحالي، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وتستند هذه الفرضية، إلى التحليلات المتعلقة بمتغيرات وتحولات النظام الدولي الحالي، المرتبطة دائما بمراحل الانتقال، بقدر ما قد يزيد أو يقلل من الفوضى في العلاقات الدولية، وهو الوصف الذي ينطبق، بشكل خاص، على فترات التحول في النظام الدولي الأحادي القطبية الحالي، الذي أصبح نظاما تراتبيا ذا صبغة ليبرالية تنافسية، براغماتية، بديل البعد الإيديولوجي.

ولم يعد العالم اليوم، يرتكز على القوة الاقتصادية الغربية، خاصة بعد سلسلة من الإخفاقات التي عرفها الاقتصاد الغربي، كعدم التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، مما يتطلب البحث عن بدائل ووسائل جديدة، لكسر هيمنة القطب الأحادي الغربي، والدخول إلى المسرح العالمي من بابه الواسع، قصد إيقاف العالم على ركائز صلبة أكثر توازنا واستقرارا، وتوزيع عادل للاقتصاد الدولي. هل نحن على موعد مع سوق اقتصادية مشتركة، لأربع قارات وعولمة "ما بعد الغرب" وقطب جديد الصورة لم تكتمل.

الهوامش:

1-Adrien FROSSARD, Panorama doctrinal des BRICS : Quelle Doctrine, pour quelle émergence?, N°202, Paris1, p 28.

2- حسن سعد عبد الحميد: التهديد الاقتصادي للهيمنة الأمريكية "تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً "**المركز** الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسة الاستراتيجية http ://democraticac.de/ ?p=22038، 2014.

3- ماهر بن ابراهيم القصير: كتل دول البريكس، نشأته، اقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 92.

4-حسن مصدق: لبريكس تكتل ناشئ، يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة الركوبة–الخرطوم، 2015 http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-195481.htm.

5- صباح قدوري: مجموعة بريكس الاقتصادية تحديات المستقبل، الحوار المتمدن.

العدد 4516، 2014. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=424393

6- حسن أبو طالب: نحو عالم بدون هيمنة غربية مجلة السياسة الدولية المصرية العدد 35– 2015 ص 45.

7- حسن مصدق: المرجع السابق

8- Karoline Postel-Vnay: Le G20, Laboratoire D'un Monde Emergent, Nouveau Débats ,édit ,Les presses,2014, p 103.

9- هيثم جعفر: نظرية الفضاءات الاقتصادية" الأبعاد–الجيو–اقتصادية، مجلة الجماهير السورية العدد 2335، 2007.

10- كاظم الموسوي: قمة "بريكس" السادسة والنظام الدولي الجديد:http://www.alyaum.com/article/4003356

11- قمة دول بريكس: محاولة التحول الجيو اقتصادي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp ?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_1530.xml

12- محمد سيد رصاص:انحدار قوة القطب الواحد للعالم، 1989–2013 الجريدة اللندنية. https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid

13- هشام محمود: "بريكس" تقلب معادلة الإقراض العالمي بإنشاء بنك منافس، الاقتصادية اللندنية. http://www.aleqt.com/2014/07/13/article_866738.html

14- حسن سعد عبد الحميد: التهديد الاقتصادي للهيمنة الأمريكية "تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً" مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية..http://www.ibge.gov.brlenglish\2010\defcult.shtm

15- أحمد الألفي: بنك "بريكس" صياغة نظام مالي عالمي جديد، جريدة كاش نيوز المصرية المتخصصة في البنوك http://www.cashnewseg.com 26 أوت 2015.

16- قمة دول بريكس: محاولة التحول الجيو اقتصادي، المرجع السباق.

17- أسماء الخولي: دول الـ«بريكس» أمام تحديات قديمة وجديدة لتكوين اتحاد اقتصادي عالمي صحيفة الشرق الأوسط، http://rawabetcenter.com العدد 13336 يوليو 2015.

18- عادل شكيب محسن: مجموعة دول بريكس والنظام العالمي الجديد "نقلا عن الموقع: الحوار المتمدن- 2014/012/2 http://www.ahewar.org/.

19- غسان أحمد عبود: بريكس. تعاون اقتصادي وسياسي من نوع جديد وتأثيرها على عالم متعدد الأقطاب، دم. برس السورية. http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=12&id=49372 تاريخ الاطلاع **2014/09/19.**

20- The BRICS and Coexistence an AltIrnatIve of world oder, Edited by ,Cedric de CONING, Thomas Mandrup and Liselotte Odgearr.

ترجمة وتعليق أحمد عبد العليم: رؤية بديلة: تكتّل "بريكس" وإرساء نظام عالمي جديد 8 مركز الروابط والبحوث الإستراتيجية 8 أكتوبر 2015 المركز الإعلامي نقلا مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة'الإمارات العربية المتحدة. http://rawabetcenter.com/archives/13412

21- نظام بريتون وودز Bretton Woods system، هو نظام إدارة نقدي أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم.

22- نقلا عن إميل أمين: اتحاد المصرف العربية الأردن 2014.

http://www.uabonline.org/en/magazine/158315851575158715751578/160616071575161015771575160415781575158515751585/3113

23- موقع راقب: دول البريكس: وراء الضجة، 2015.

24- دول البريكس، المرجع السابق.

25- هشام محمود: "**البريكس**" تقلب معادلة الإقراض العالمي بإنشاء بنك منافس لـ "الدولي" جريدة الاقتصاد، لندن. http://www.aleqt.com/2014/07/13/article_866738.html

المراجع:

I- الكتب بالعربية:

1- خليل حسن: النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار النشر اللبناني، الطبعة الاولى، 2009.

2- ماهر بن إبراهيم القصير: كتل دول البريكس، نشأته، اقتصادياته، أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.

II- الكتب باللغة الاجنبية:

-Adrien FROSSARD, Panorama doctrinal des BRICS : Quelle Doctrine, pour quelle émergence?, N°202, Paris1-P.28

-Cedric de CONING,ThomasMandrup and Liselotte: The BRICS and Coexistence An AltiIrnative of wolrd

-Karoline Postel-Vnay: Le G20, Laboratoire D'un Monde Emergent, Nouveau Débats, édit, Les presses,2014, p 103.

III- المجلات:

1- مجلة آفاق المستقبل الاقتصادية العدد 19 أوت 2013، القاهرة.

2- مجلة آفاق المستقبل الاقتصادية العدد 26، 2015، القاهرة.

3- مجلة إفريقيا قارتنا العدد الرابع 2013 "بريكس وإفريفيا.

4- مجلة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2015.

5- مجلة السياسة الدولية المصرية العدد 35، 2015، ص 45.

6- مجلة الجماهير السورية العدد 2335، 2007.

7- مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية.